

التقرير الاقتصادي الشهري، مكتب معالي وزير المالية

مارس 2019

المحتويات

1	مقدمة.....
1	أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية.....
1	1.1 تقرير الفقرة الرابعة لصندوق النقد الدولي، الكويت، إبريل 2019.....
6	2.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات.....
9	3.1 التطورات النقدية وسوق الأوراق المالية.....
12	4.1 معدل التضخم.....
13	5.1 التطورات النفطية.....
15	6.1 تقرير أوبك.....
17	ثانياً: التطورات الاقتصادية الخليجية.....
17	1.2 البيان الصحفي لبعثة صندوق النقد الدولي لمملكة البحرين.....
19	2.2 البيان الصحفي لبعثة صندوق النقد الدولي لسلطنة عُمان.....
20	ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية.....
20	1.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية.....
20	1.1.3 الناتج المحلي الإجمالي.....
21	2.1.3 معدل التضخم.....
22	3.1.3 معدل البطالة.....
23	2.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية.....
23	1.2.3 الحساب الجاري.....
24	2.2.3 معدل التضخم.....
24	3.2.3 معدل البطالة.....

مقدمة

يبدأ تقرير شهر مارس 2019 بعرض لأهم التطورات الاقتصادية المحلية مستهلاً ذلك بتقرير المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي عن دولة الكويت الصادر حديثاً، ثم أهم تطورات أسعار صرف الدينار الكويتي مقابل أهم ثلاث عملات دولية، وسلوك عدد من المتغيرات النقدية، والمؤشرات الثلاث لسوق الأوراق المالية، خلال الشهر المذكور، ثم تغيرات معدل التضخم خلال شهر فبراير الماضي، وأهم التطورات النفطية (السعر والإنتاج لدولة الكويت)، وآخر تحديثات لمعدل النمو العالمي وتقديرات الطلب والعرض العالمي. بعد ذلك يتم التحول إلى التطورات الاقتصادية الخليجية من خلال التعرف على ما ورد في تقارير المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي لكل من مملكة البحرين، وسلطنة عمان. وأخيراً أهم مستجدات المؤشرات الاقتصادية الكلية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي.

أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية

1.1 تقرير الفقرة الرابعة لصندوق النقد الدولي، الكويت، إبريل 2019

نظراً لتحسن أسعار النفط فقد استعاد النمو أهميته، وكذلك وضع الحساب الجاري. وقدّر الصندوق أن الإنتاج النفطي ارتفع، عام 2018، بنحو (1.2%) بعد انكماشه عام 2017، مع تسارع معدل نمو القطاع غير النفطي ليصل إلى (2.5%). وبعد تحقيق أول عجز بالحساب الجاري عام 2016، تحقق فائض عام 2017، ويقدر هذا الفائض لعام 2018 بحوالي (12.7%) من الناتج المحلي الإجمالي. مع انخفاض معدل التضخم إلى (0.7%) بسبب انخفاض إيجارات المساكن، وأسعار الأغذية، وقوة الدينار.

ورغم التحسن الإجمالي لوضع الموازنة العامة للدولة إلا أن الحاجة للتمويل لازالت مرتفعة. وقدّر الصندوق رصيد الموازنة الإجمالي (بعد تحويل حصة الاحتياطي من إجمالي الإيرادات، 10%)، واستبعاد دخل الاستثمار) بنحو (5.2%-) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019/2018 بعد أن كانت (17.5%-) عام 2016/2015. مع انتعاش لنمو الائتمان لعام 2018 بعد اتجاه سابق للانخفاض. وذلك يعود، ضمن عوامل أخرى، لسياسة بنك الكويت المركزي الداعمة للمدخرات

بالعملة المحلية، ودعم الإقراض. حيث رفع البنك معدل "الريبو Repo"، وكان من نتيجة ذلك أن ارتفعت أسعار الفائدة على الإقراض المصرفي بأقل من الفوائد على الإيداعات. وشهدت قروض القطاع الخاص نمواً وصل إلى (4.1%) في ديسمبر 2018 مع أهمية خاصة لقروض القطاع العائلي، والتشييد، والقطاع النفطي.

وعلى مستوى ملاءة القطاع المصرفي وصلت نسبة كفاية رأس المال إلى (18%) في سبتمبر 2018، مع تحسّن نوعية الأصول، وكذلك نسبة السيولة، وانخفاض في نسبة القروض المتعثرة بشكل ملحوظ تاريخياً، ومع ارتفاع في ربحية المصارف.

الآفاق والمخاطر:

يعتقد تقرير الصندوق بأن آفاق النمو غير النفطي واعدة وتصل إلى (3%) عام 2019، وإلى (3.5%) عام 2020. وفي ظل المحافظة على خفض الإنتاج النفطي والاحتفاظ بنمو الإنتاج عند (2%) عام 2019، و(2.5%) عام 2020، وفقاً لترتيبات أوبك. مع توقع استقرار معدل التضخم عند (2.5%) خلال (2019 – 2020)، في ظل استرخاء عوامل الانكماش عام 2018. كما يعتقد أنه في ظل تعزيز النمو، والإنفاق الاستثماري، فإنه هناك توقع بانتعاش معدل نمو الائتمان المدعم بوضع السيولة الجيد للقطاع المصرفي.

أما في مجال آفاق المالية العامة فقد افترض الصندوق سعراً يعادل (61.5) دولار/ برميل لسيناريو السنة المرجعية (2020/2019) ينخفض، بشكل طفيف، إلى (60.6) دولار/ برميل خلال الأجل المتوسط. وفي ظل توقع العمل بضريبة القيمة المضافة عام 2022/2021، والرسوم على التبغ والمشروبات السكرية عام 2021/2020، وزيادة طفيفة في الرسوم الحكومية، وبعض الترشيح للإنفاق الجاري، في ظل هذه الافتراضات يعتقد التقرير بتحسّن نسبة الرصيد غير النفطي بالموازنة، باستبعاد دخل الاستثمار، بما يعادل (12.5%) نقطة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك عند حلول عام 2025/2024. إلا أنه من ناحية أخرى، وحسب توقع التقرير، فإن الرصيد الإجمالي للموازنة سيندهور بحوالي (9%) نقطة، كنسبة من الناتج، بفعل توقع انخفاض الإيرادات النفطية عن المستوى السائد عام 2018.

وعند تناول الاحتياجات التمويلية، ضمن الآفاق والمخاطر، فإن المؤشر الرئيسي الخاص بقياس الرصيد المالي (بعد استقطاع حصة الأجيال القادمة، واستبعاد دخل الاستثمار) سيكون في حدود (12.5%) من الناتج، وفي وضع عجز. الأمر الذي يستدعي، حسب تقديرات الصندوق، احتياجات تمويلية تراكمية بمبلغ (116) مليار دولار خلال السنوات القادمة (أو ما يعادل حوالي 35.1 مليار دينار كويتي). وأن مصادر تمويل الاحتياجات التمويلية تتوزع بين السحب من الاحتياطي أولاً، والاقتراض المحلي، والاقتراض الخارجي (الذي ترتفع مساهمته بدءاً من عام 2021/2020 بالمقارنة مع الاقتراض المحلي). مع تحديد لنسبة الدين العام منسوبة للناتج المحلي الإجمالي على أساس السنة الميلادية لترتفع تدريجياً من (14.8%) في السنة المرجعية، وتصل إلى (38.4%) في آخر سنة من سنوات التوقعات 2025/2024. مع اتجاه نسبة رصيد الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي للانخفاض من (12.7%) في السنة المرجعية إلى (5.5%) في عام 2025/2024، بفعل اتجاه الإيرادات النفطية للانخفاض كما تمت الإشارة.

ويؤكد التقرير، ضمن الآفاق والمخاطر، على أن مصادر المخاطر تتجسد في مصدرين رئيسيين هما: الانخفاض المستدام لأسعار النفط، والتأخر في إجراءات الإصلاح الاقتصادي (ويمسح التقرير كافة مصادر المخاطر في الملحق 11 الخاص في مصفوفة المخاطر). وتعتمد آفاق أسعار النفط على مدى استمرار نقاط التوتر في السياسة التجارية العالمية، واتجاهات معدل النمو العالمي، أساساً. والآثار المحتملة السلبية لانخفاض الأسعار على ديناميكيات العلاقة مع الوضع المالي والأداء الاقتصادي الكلي، وذلك من حيث، على سبيل المثال، الاحتمالات على تضخم الحاجة للاحتياجات التمويلية، وتقييد المتاح للائتمان من التمويل، والانعكاس السلبي على نوعية الأصول، ومن ثم اتجاه منابع السيولة للتقلص. مع النتائج المتعلقة المترتبة على التأخر في الإجراءات الإصلاحية الاقتصادية على شكل ما يترتب على ذلك من خفض لمعدلات النمو، وارتفاع العجز المالي، وفي ظل وضع اقتصادي عالمي لا يتسم باستدامة النمو. الأمر الذي سيرفع المخاطر، ويزيد من تكلفة التمويل، ويرفع السحب من الاحتياطي. وهي اتجاهات لا تخدم أهداف الاستدامة الاقتصادية.

وينتظر التقرير، أخيراً ضمن الآفاق والمخاطر، إلى سعر برميل النفط المعتمد في موازنة 2020/2019 (55 دولار/برميل). ويعتقد التقرير بأنه في حالة عدم تغير المعطيات الأخرى فإن ارتفاعاً / انخفاضاً مقداره (10 دولار في سعر البرميل) عام 2019 سيترتب عليه (5%) و(6.5%) من الناتج المحلي الإجمالي تحسناً / تدهوراً في أرصدة الكويت المالية، والخارجية بالمقارنة مع سنة المرجعية (2019/2018).

مناقشة السياسات:

يتناول تقرير الصندوق السياسات المقترحة (علمياً بأن التقرير قد عرض في الملحق I مسحاً بما تم اقتراحه من سياسات ضمن تقريره لعام 2017، وتقييماً لما تم الأخذ به من هذه المقترحات)، ضمن خمسة محاور، هي: دعم الاستدامة المالية طويلة الأجل، وتعزيز السياسات، وحماية الاستقرار المالي، ودعم قيادة القطاع الخاص للنمو، والإحصاءات.

وضمن المحور الأول هناك توجه لأولوية ترشيد الإنفاق الجاري، ثم تعزيز الإيرادات غير النفطية. وفي ظل صعوبة ترشيد الأجور (17% من الناتج)، والإعانات (4.5%)، والتحويلات (9%) حالياً، اقترح الصندوق خطة لقفل مصادر إساءة استخدام التحويلات، وتحديث آلية عمل المشتريات الحكومية، وتحديد المنح حسب أولوية قطاعية، وتحسين اختيار المشروعات الاستثمارية وتنفيذها. وضمن هذا المحور شدد التقرير على حاجة الدولة لإصلاحات جوهرية وعميقة لضمان توفير مدخرات ملائمة للأجيال القادمة. ولازال رصيد الموازنة غير النفطي أقل بكثير من الرصيد اللازم لضمان مساواة مستوى الرفاه الحالي مع ذلك الخاص بالأجيال القادمة (تصل هذه الفجوة إلى 11.6% من الناتج المحلي غير النفطي عام 2024) (تم عرض الحسابات الخاصة بهذه الفجوة بالملحق رقم III).

وفي محور تعزيز إطار السياسات أكد التقرير على أن الاهتمام بالحوكمة المالية سيساهم في تحسين النتائج الاقتصادية الكلية. وقد بارك الصندوق خطوات السلطات المعنية في تبني تنفيذ نظام الإحصاءات المالية (GFS) لعام 2014، وشجّع السلطات على أهمية المزيد من الشفافية في إدارة العوائد النفطية والحدّ من الإنفاق خارج الميزانية. مع أهمية العمل بالموازنة متوسطة الأجل للحدّ

من الإنفاق المرتبط بالدورة الاقتصادية Pro-cyclical، وأهمية الالتزام بأهدافها والربط مع أهداف السياسة المالية طويلة الأجل. وأبدت السلطات المحلية رغبة في التعاون مع الصندوق في مجال تحديد خيارات "القواعد المالية Fiscal Rules". ورَحَّب الصندوق، أيضاً بإنشاء لجنة إدارة الأصول والخصوم بين وزارة المالية، وبنك الكويت المركزي، والهيئة العامة للاستثمار، وشركة البترول الكويتية.

وعن المحور الثالث، حماية الاستقرار المالي، فإن "برنامج تقييم القطاع المالي FSAD"، يشير في حالة دولة الكويت، إلى تكيف البنوك مع مختلف سيناريوهات اختبار الضغوط. إلا أن مصادر القلق ينبع من تركّز القروض، ومصدر الودائع من كبار المودعين، ودرجة انكشاف النظام المصرفي خاصة في حالة القطاع العقاري، وحالة ترابط Interconnectedness النظام المالي. مع تثمين الصندوق لجهود بنك الكويت المركزي في مجال ضمان التوازن بين الاستقرار المالي، ونمو الائتمان.

ويؤكد التقرير، في محور السياسات المقترحة الرابع، على قيادة القطاع الخاص للنمو وأهمية دعم هذا التوجه، باعتبار ذلك، من وجهة نظر الصندوق، البديل الوحيد لاستيعاب العمالة المواطنة. وأن هذا القطاع من المفترض أن يستوعب حوالي (99) ألف من المواطنين، خلال الخمس السنوات القادمة الداخلين لسوق العمل. ويثمن التقرير الجهود التي بذلت، ولاتزال، في مجال توفير بيئة الأعمال المناسبة، ومعالجة مواطن قصور العديد من مؤشرات ممارسة الأعمال. وتهدف الحكومة، في هذا المجال إعطاء دفعات لتعزيز الدور التنافسي لمشروعات القطاع الخاص، ومشروعات الشراكة. وذلك في ظل اهتمام خاص ببرامج التدريب المهني، والتعليم، ورفع المهارات. كما أن هناك اهتماماً بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وإعادة تعريفها حسب عدد العاملين وحجم الأصول، ودور سوق الأوراق المالية لمعاملة هذه النوعية من المشروعات من خلال منصة خاصة لرؤوس أموال هذه المشروعات. ويتوقع الصندوق أنه من خلال الاهتمام بالقطاع الخاص، والاستثمارات المعززة للنمو، والحرص على تطبيق مبادئ الحوكمة، سوف يرتفع النمو الحقيقي الكامن للقطاع غير النفطي من (4%) حالياً إلى (5%).

وأخيراً تشير مقترحات السياسات إلى الإحصاءات ودور الإدارة المركزية للإحصاء في هذا المجال. ويشيد التقرير بدور الإدارة في توفير الإحصاءات الربعية للنتائج، ودورها في تحسين منهجية التحركات الكمية للإعانات الموجهة للمنتجات، ضمن الحسابات القومية. ويوصي التقرير، هنا، بأهمية دعم الإدارة وبناء قدراتها.

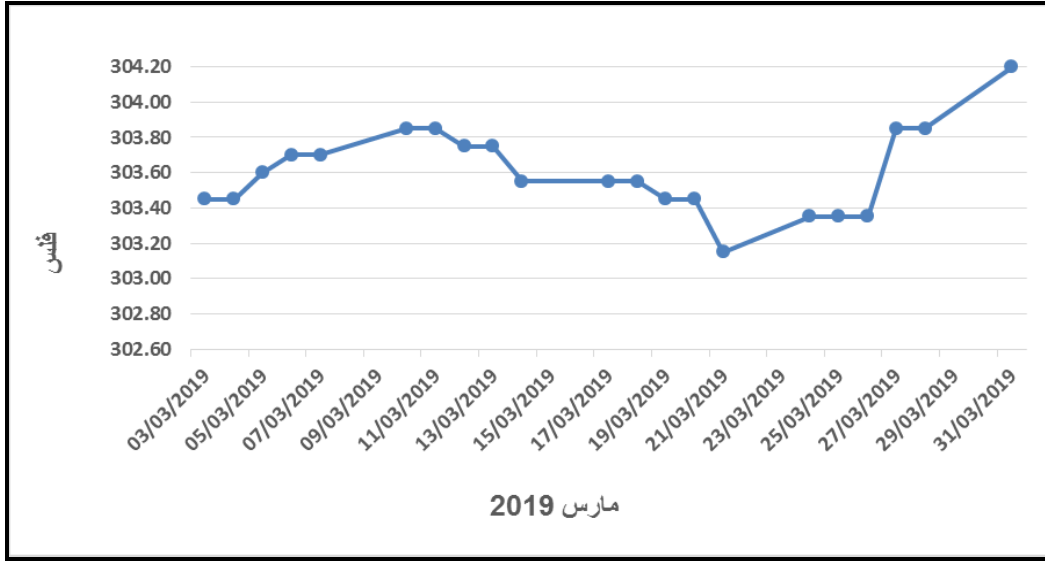
تقييم بعثة الصندوق:

تتلخص محاور هذا التقييم في: أولاً، استمرار المخاطر المرتبطة بعوامل عدم التأكد من أسعار النفط رغم تحسن الأداء الاقتصادي. ثانياً، حاجة الدولة لتقليل الاعتماد على النفط وبناء قطاع خاص قادر على استيعابه العمالة. ثالثاً، أهمية الوصول إلى إجماع على الحزمة الخاصة بالإصلاح الاقتصادي. رابعاً، يضمن الوصول لإصلاح المالية العامة بشكل أساسي، تحقيق مدخرات ملائمة للأجيال القادمة. خامساً، تعتبر الموازنة متوسطة الأجل متطلب أساسي لضمان مصداقية السياسة المالية. سادساً، أهمية تحقيق المزيد في الحوكمة المالية (على شكل مزيد من الشفافية، وتحديث نظم المشتريات، وتطوير كفاءة الإنفاق). ثامناً، تعتبر المزيد من الإصلاحات المؤسسية والتشريعية أمراً مهماً لتعزيز إدارة الدين. تاسعاً، لازالت إدارة سعر الصرف المتبعة حالياً ملائمة لظروف إدارة الاقتصاد الكلي. عاشراً، أهمية استمرار تكيف القطاع المالي والمصرفي تحت قيادة بنك الكويت المركزي. الحادي عشر، يعتمد تطور القطاع الخاص ونموه على مدى التقدم المحقق في مجال تحسين مناخ الاستثمار. وأخيراً، يقترح الصندوق أن تتم مشاورات المادة الرابعة، والتقرير الصادر، عنها ضمن دورة أمدها (12) شهر.

2.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات

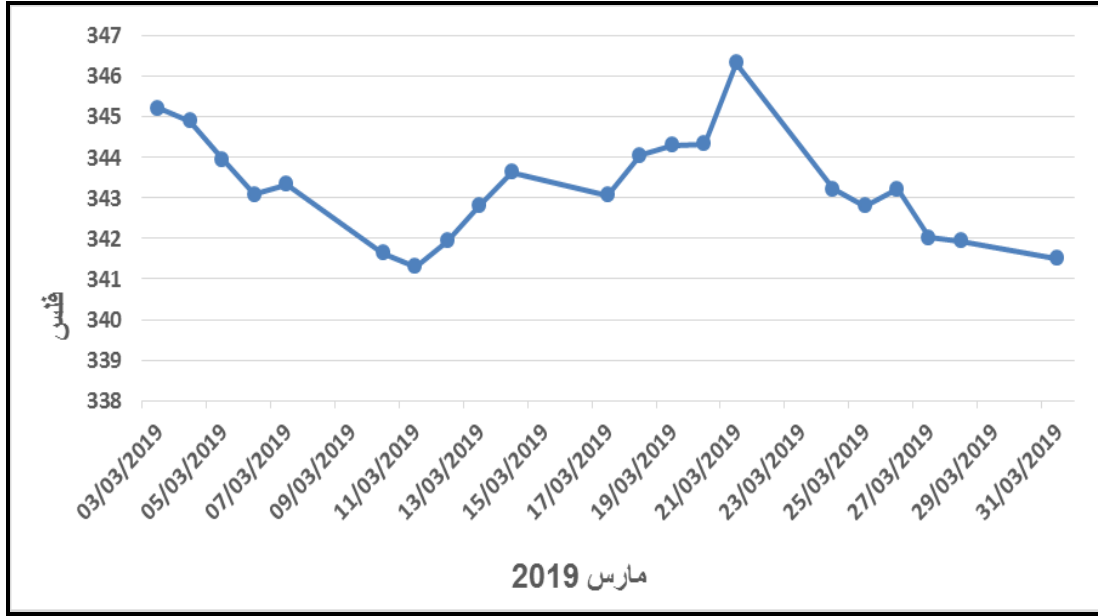
وصل سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي أول شهر مارس 2019 إلى (303.45) فلس مقابل (304.2) فلس نهاية الشهر، أي بنسبة ارتفاع (0.24%). ووصل أعلى سعر صرف إلى (303.85) فلس وأدنى سعر (303.15) فلس. ويوضح الشكل (1) تطور هذا السعر خلال الشهر المذكور.

شكل (1): تطور سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي خلال شهر مارس 2019



أما فيما يخص سعر صرف الدينار الكويتي مقابل اليورو، فقد وصل أول شهر مارس 2019 إلى (345.220) فلس، وآخر الشهر إلى (341.510) فلس، أي بنسبة انخفاض (1.0%). ووصل أعلى سعر صرف خلال الشهر إلى (346.334) فلس. ويوضح الشكل (2) تطور سعر صرف الدينار الكويتي مقابل اليورو خلال الشهر المذكور.

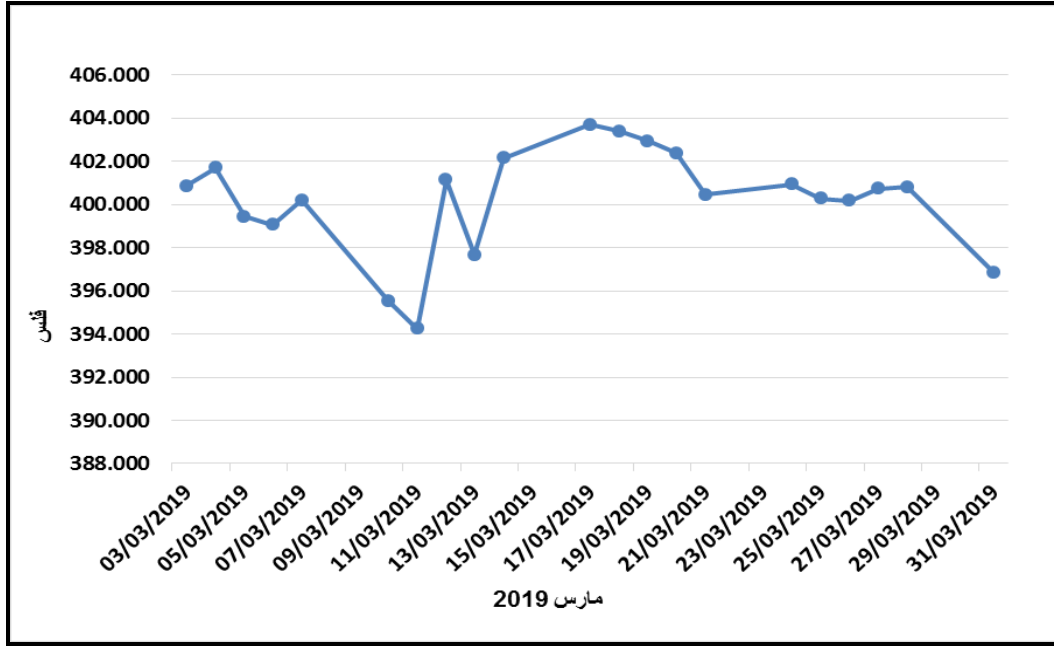
شكل (2): تطور سعر صرف الدينار الكويتي مقابل اليورو
خلال شهر مارس 2019



أما سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الجنيه الاسترليني فقد وصل أول شهر مارس 2019 إلى (400.842) فلس، مقابل (396.844) آخر الشهر، أي بنسبة انخفاض بلغت (0.99%). ووصل أعلى سعر خلال الشهر إلى (403.676) فلس. ويوضح الشكل (3) تطور سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الجنيه الاسترليني خلال الشهر المذكور.

شكل (3): سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الجنيه الاسترليني

خلال شهر مارس 2019



3.1 التطورات النقدية وسوق الأوراق المالية

أوضحت عينة من المؤشرات النقدية لشهر فبراير مقارنة مع شهر يناير 2019، تفاوت سلوك هذه المتغيرات خلال الفترة المذكورة. فقد ارتفع العرض النقدي (M2)، بشكل متواضع (0.2%). مع ارتفاع متواضع في ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية (0.05%) يقابله ارتفاع بودائع هذا القطاع بالعملة الأجنبية بنسبة (0.6%). في حين شهدت التسهيلات الائتمانية، إجمالاً، نمواً سالباً (-6.6%). ويعكس هذا الانخفاض اتجاه مكونات هذه التسهيلات (التجارة، والصناعة، والتشييد، والزراعة، والمؤسسات المالية غير المصرفية، والتسهيلات الخاصة، والخدمات العامة) إلى الانخفاض بنسب متفاوتة. مع اتجاه مكونات العقار، والنفط، وإلى حد ما الخدمات العامة، والأخرى، نحو الارتفاع. أما فيما يخص إصدار السندات الحكومية والتورق فقد ظلت كما هي خلال الشهرين المذكورين. وكذلك الحال مع أسعار الفائدة على الودائع بأجال شهر، وثلاثة أشهر، وستة أشهر، وسنة. ويوضح الجدول (1) تطور هذه المؤشرات النقدية بين شهري يناير وفبراير 2019.

جدول (1): بعض المؤشرات النقدية (يناير – فبراير 2019)

التغير (%)	فبراير 2019	يناير 2019	البند
0.2	38,6809	38,597.0	عرض النقود (M2)
0.05	36,875.0	36,854.7	ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية (مليون دينار)
0.6	2,708.4	2,690.1	ودائع القطاع الخاص بالعملة الاجنبية (مليون دينار)
-6.6	2,332.2	2,499.1	التسهيلات الائتمانية (مليون دينار)
-37.6	246.1	394.9	التجارة
26.7	103.4	81.6	الصناعة
-16.0	136.8	163.0	تشبيد
-40.0	2.2	3.7	زراعة
-32.4	59.3	87.8	مؤسسات مالية غير مصرفية
-2.4	723.3	741.2	تسهيلات خاصة
6.0	875.0	825.4	العقار
8.9	47.3	43.4	النفط
-0.009	0.7	24.3	خدمات عامة
3.3	138.1	133.6	أخرى
0	2,988.0	2,988.0	سندات البنك المركزي والتورق (مليون دينار)
0.29	10,894.7	10,862.3	إجمالي موجودات بنك الكويت المركزي (مليون دينار)
			أسعار الفائدة على الودائع لأجل (%):
0	2.750	2.750	شهر
0	2.883	2.883	3 أشهر
0	3.008	3.008	6 أشهر
0	3.133	3.133	12 شهر

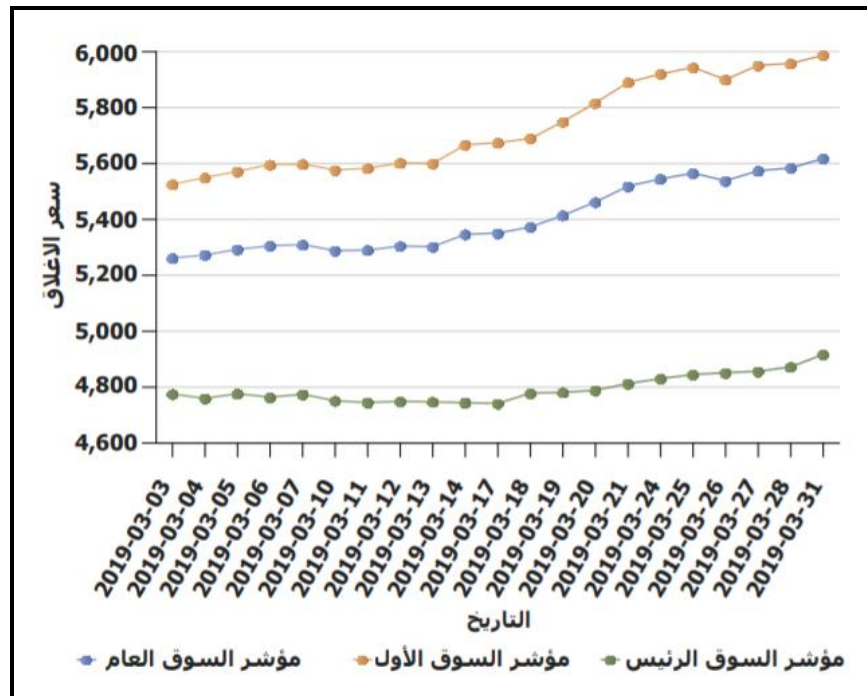
وبقدر تعلق الأمر بالتطورات الخاصة بسوق الأوراق المالية، فقد شهدت المؤشرات الثلاث للسوق: الرئيسي، والأول، والعام، اتجاهاً تصاعدياً خلال شهر مارس 2019، بالمقارنة مع شهر فبراير السابق. ويعكس هذا التطور القوى الشرائية، وكذلك حالة التجميع التي تركزت على حزمة من الأسهم القيادية والتشغيلية. علماً بأن مؤشر السوق الأول قد أغلق عند (5,986.87)، وبارتفاع (504.68) نقطة عن شهر فبراير 2019. وأغلق مؤشر السوق العام عند (5,617.82) نقطة، والذي يعتبر أعلى مستوى إغلاق منذ العمل بتقسيم السوق في إبريل 2018.

أما على مستوى الأداء القطاعي فقد شهدت أكبر "كمية" تداول في القطاع المصرفي (40.3%) من إجمالي التداول البالغ (3,651,875.533)، ثم العقار (23.9%)، والخدمات المالية (22.9%)، والصناعة (3.9%). أما من حيث "قيمة" التداول، والبالغ (817,192,114.201)، فقد تركز في القطاع المصرفي أيضاً (72.5% من إجمالي التداول)، ثم الخدمات المالية (8.8%)، ثم الصناعة (5.5%)، ثم الاتصالات (5.0%)، والعقار (4.9%).

أما عن "الصفقات" (120,443)، فقد تركزت أيضاً في القطاع المصرفي (37.2% من إجمالي الصفقات)، ثم الخدمات المالية (20.2%)، ثم العقار (17.8%)، والصناعة (9.4%)، والاتصالات (5.7%). ويوضح الشكل (4) تطور سلوك المؤشرات الثلاثة لسوق الأوراق المالية خلال شهر مارس 2019.

شكل (4): سلوك المؤشرات الثلاثة لسوق الأوراق المالية

مارس 2019



4.1 معدل التضخم

وصل معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلكين 2013 = 100) خلال شهر فبراير 2019 إلى (113.5) وبنسبة تغيّر، باتجاه الارتفاع، شهرياً بالمقارنة مع يناير (0.09%)، وبنسبة تغيّر سنوي، بالمقارنة مع فبراير 2019، وصلت إلى (0.62%). وشهدت كافة المجموعات السلعية والخدمات، شهرياً، ارتفاعاً متفاوتاً (ماعدا الأغذية والمشروبات التي شهدت انخفاضاً بنسبة 0.19%). وبلغ أكبر ارتفاع نسبي في الاتصالات (0.56%)، يليه الترفيه والثقافة (0.19%). أما على المستوى السنوي فقد شهدت كافة المجموعات ارتفاعاً متفاوتاً (ماعدا خدمات السكن، والمطاعم والفنادق، والسلع والخدمات المتنوعة، التي شهدت انخفاضاً نسبياً بلغ 1.19% و0.17%، و0.46%، على التوالي). ويوضح الجدول (2) تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال شهري يناير وفبراير 2019، والتطور سنوياً، أيضاً.

جدول (2): الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين حسب المجموعات الأساسية

(100 = 2013)

المجموعات الرئيسية	الاوزان	فبراير 2018	يناير 2019	فبراير 2019	نسبة التغير (%)	
					الشهرية	السنوية
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	1000	112.8	113.4	113.5	▲ 0.09	▲ 0.62
الأغذية والمشروبات	167.06	107.1	107.7	107.5	▼ -0.19	▲ 0.37
السجائر والتبغ	3.33	116	130.5	130.6	▲ 0.08	▲ 12.59
الكساء وملبوسات القدم	80.33	105.4	105.6	105.6	- 0	▲ 0.19
خدمات المسكن	332.12	117.4	116	116	- 0	▼ -1.19
المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة	114.33	115.8	118.5	118.7	▲ 0.17	▲ 2.5
الصحة	14.8	103.7	107	107.1	▲ 0.09	▲ 3.28
النقل	75.42	118.6	121	121.1	▲ 0.08	▲ 2.11
الاتصالات	39.77	101.1	106.7	107.3	▲ 0.56	▲ 6.13
الترفيهية والثقافية	38.45	103.7	105.9	106.1	▲ 0.19	▲ 2.31
التعليم	41.86	117.9	120.7	120.7	- 0	▲ 2.37
المطاعم والفنادق	34.15	121.1	120.9	120.9	- 0	▼ -0.17
السلع والخدمات المتنوعة	58.38	107.7	107	107.2	▲ 0.19	▼ -0.46
باستثناء الأغذية والمشروبات	832.94	114	114.6	114.7	▲ 0.09	▲ 0.61
باستثناء خدمات السكن	667.88	110.5	112.2	112.2	- 0	▲ 1.54
باستثناء الأغذية والسكن	500.82	111.7	113.6	113.8	▲ 0.18	▲ 1.88

5.1 التطورات النفطية

ارتفع، خلال شهر مارس 2019، السعر المرجعي لسلة أوبك بنحو (2.54) دولار، أو (4%) شهرياً، ليصل إلى (66.37) دولار/ برميل. وليمكس ذلك نتائج اتفاق أوبك بخفض الإنتاج، بالمشاركة مع بلدان غير أعضاء في أوبك. أما على إنتاج أوبك فقد بلغ (30.022) مليون برميل/يوم في مارس 2019، وبانخفاض قدره (534) مليون برميل/ يوم عن شهر فبراير 2019.

ووصل، على مستوى دولة الكويت، سعر برميل النفط المصدر، خلال شهر مارس 2019، إلى (66.68) مقارنة مع (63.93) خلال شهر فبراير السابق (↑4.31%). في حين وصل مستوى إنتاج الدولة (2.713) مليون برميل/ يوم لشهر مارس، مقارنة مع (2,707) مليون برميل/ يوم لشهر فبراير، أي بانخفاض (6) ألف برميل/ يوم (↓0.22%).

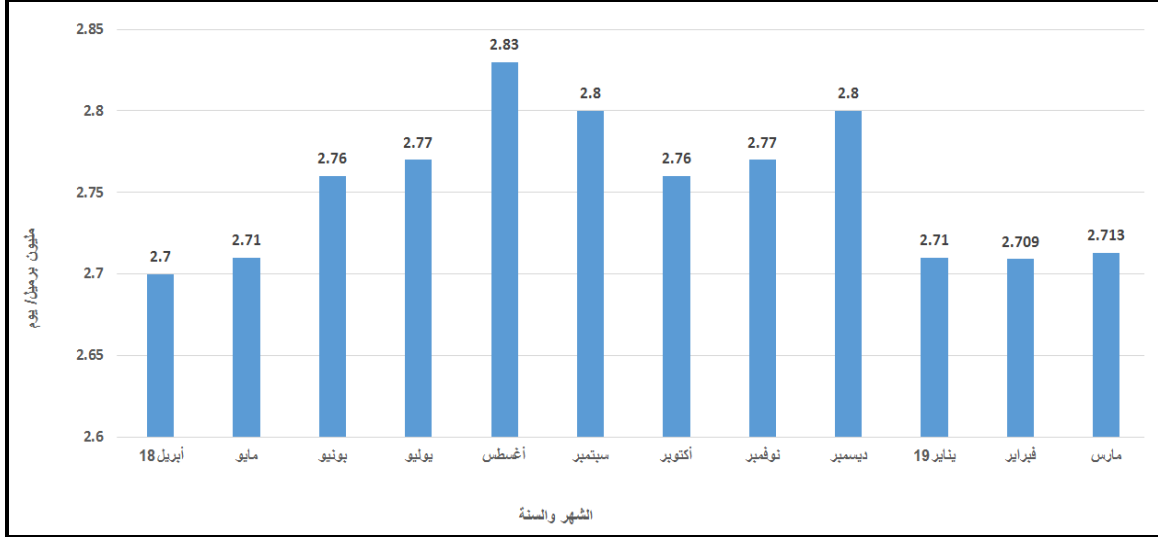
وقد ساهم، بالإضافة إلى عامل خفض الإنتاج النفطي على مستوى أوبك، خفض المخزون النفطي الأمريكي في تحسن أسعار النفط، المشار إليه أعلاه. بالإضافة إلى انخفاض تقديرات الإنتاج النفطي الأمريكي، رغم هامشيتها. وساهم كذلك ضعف العرض النفطي للمملكة المتحدة لثلاث أشهر متصلة. بالإضافة إلى تدهور الإنتاج النفطي في فنزويلا، وكذلك إيران. وساهم رفع الطلب العالمي، خاصة الصين وبشكل خاص طلب مصافي النفط. على أن ينعكس أي تطور إيجابي في حلّ الخلاف التجاري الصيني/ الأمريكي على تحسن الطلب مستقبلاً.

وتوضح الأشكال (5) و (6) تطور سعر نفط الكويت المصدر، وكذلك مستوى الإنتاج النفطي، خلال العام الماضي المنتهي في مارس 2019.

شكل (5): تطور الإنتاج النفطي لدولة الكويت

أبريل 2018 - مارس 2019

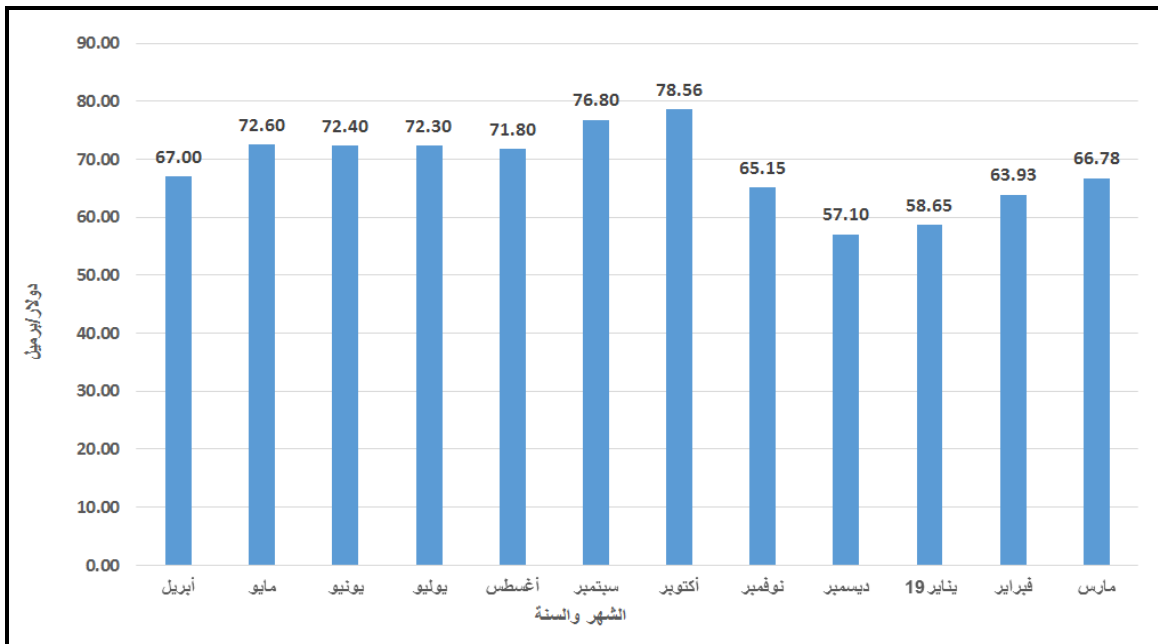
(مليون برميل/يوم)



شكل (6): تطوّر سعر برميل النفط الكويتي المصدر

أبريل 2018 - مارس 2019

(دولار/برميل)



وبقدر تعلق الأمر بتطور عدد الحفّارات، خلال شهر مارس 2019، فقد شهد العالم انخفاضاً يقدر بحوالي (92) حفّارة، وعلى مستوى البلدان غير الأعضاء في أوبك انخفاض بنحو (95) حفّارة، وانخفاض منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحوالي (100) حفّارة. أما على مستوى دول أوبك فقد ارتفعت بحوالي (3) حفّارة. وتركز الارتفاع في نيجيريا (8 حفّارات)، وليبيا (6 حفّارات)، مع انخفاض العدد في فنزويلا (5 حفّارة)، والكويت (3 حفّارة)، والإكوادور والسعودية والإمارات (1 لكل منهم).

6.1 تقرير أوبك

لازال تقدير معدل النمو الاقتصادي العالمي عند قيمته البالغة (3.6%) لعام 2018، مع تعديل المعدل لعام 2019، انخفاضاً، ليكون (3.2%) بدلاً من (3.3%)، الوارد في تقرير شهر فبراير 2019. ويعود هذا التخفيض لانخفاض معدل النمو الخاص بـ "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية". مع بقاء معدل النمو المتوقع للولايات المتحدة بدون تغيير (2.9%) لعام 2018، وخفض المعدل لعام 2019 ليكون (2.4%) بدلاً من (2.5%). وبقاء معدل نمو منطقة اليورو، لعام 2018، بدون تغيير (1.8%)، وخفض المعدل لعام 2019 إلى (1.2%) بدلاً من (1.3%). مع خفض معدل نمو اليابان، لعام 2019، من (0.7%) إلى (0.6%)، مقارنة مع (0.8%) لعام 2018. مع بقاء معدلات نمو البلدان غير الأعضاء في أوبك بدون تغيير لعامي 2018 و 2019. وكذلك الحال مع معدل النمو الهندي، (7.3%) لعام 2018 و (7.1%) لعام 2019. ونفس الشيء بالنسبة للبرازيل حيث بقي معدل نموها لعام 2019 عند (1.8%)، و(1.1%) لعام 2018. وبقاء معدل نمو الاتحاد الروسي عند (1.6%) لعام 2019، ورفع معدل النمو لعام 2018 ليكون (2.3%).

وكما تم إعادة النظر بمعدل نمو الطلب العالمي على النفط، باتجاه الانخفاض، بنحو (20) ألف برميل/يوم مقارنة بتقديرات شهر فبراير السابق 2019. وذلك بفعل ضعف طلب بعض أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وشهدت تقديرات الطلب العالمي على النفط، عام 2018، ارتفاعاً بنحو (1.4) مليون برميل/يوم، على أساس سنوي، لتصل إلى (98.70) مليون برميل/يوم.

مع خفض تقديرات الطلب لعام 2019 بنحو (30) ألف برميل/يوم. وعليه فإن إجمالي الطلب على النفط لعام 2019 سيكون (99.1) مليون.

أما في جانب العرض العالمي من النفط للبلدان غير الأعضاء في أوبك، فقد تم إعادة تقدير نمو هذا العرض، في تقرير شهر مارس، 2018 باتجاه الارتفاع بنحو (0.16) مليون برميل/يوم مقارنة بشهر فبراير 2019، ليصل العرض في مجموعة هذه البلدان إلى (62.37) مليون برميل/يوم. وتعود إعادة النظر بهذا التقدير، لتلك البلدان، إلى رفع عرض تقديرات المملكة المتحدة، والبرازيل، والصين. مع أهمية مخرجات نمو العرض في الولايات المتحدة، وكندا، وروسيا، والمملكة المتحدة، وكازاخستان، وقطر. مع توقع انخفاض العرض النفطي في المكسيك، والنرويج، وفيتنام.

أما توقعات العرض لعام 2019، الواردة في تقرير شهر مارس، والخاصة بالبلدان غير الأعضاء في أوبك، فقد تمت إعادة التقدير باتجاه الخفض بنحو (0.6) مليون برميل/يوم. وذلك بسبب أعمال الصيانة في كازاخستان، والبرازيل، وكندا. والتي تم تعويضها برفع تقديرات الولايات المتحدة، وروسيا. وعليه بلغ إجمالي العرض النفطي للدول غير الأعضاء في أوبك نحو (64.54) برميل/يوم لعام 2019، بقيادة كل من: الولايات المتحدة، والبرازيل، والمملكة المتحدة، وأستراليا، وغانا. مع تقدير نمو إنتاج أوبك من السوائل غير التقليدية والغاز الطبيعي المسال بحوالي (0.04) مليون برميل/يوم عام 2018، و(0.09) مليون برميل/يوم لعام 2019. ويوضح الجدول (3) ملخص معدلات النمو الاقتصادي، والطلب والعرض العالمي من النفط لعامي 2018، و2019، وحسب آخر تحديث وارد في تقرير أوبك لشهر مارس 2019.

جدول (3): توقعات معدل النمو، والطلب والعرض العالمي من النفط

لعامي 2018 و 2019

معدل النمو (%):

الهند	الصين	منطقة اليورو	اليابان	الولايات المتحدة	منظمة التعاون الاقتصادي	العالم	
7.3	6.6	1.8	0.8	2.9	2.3	3.6	2018
7.1	6.1	1.2	0.6	2.4	1.7	3.2	2019

العرض والطلب العالمي من النفط:

2019/2018	2019	2018	
1.2	99.9	98.7	الطلب العالمي
2.2	64.5	62.4	عرض البلدان غير الأعضاء في أوبك
0.1	5.1	5.0	الغاز الطبيعي المسال: أوبك
-1.1	30.3	31.4	الفرق

المصدر: تقرير أوبك، مارس 2019.

ثانياً: التطورات الاقتصادية الخليجية

1.2 البيان الصحفي لبعثة صندوق النقد الدولي لمملكة البحرين

أشارت بعثة الصندوق، بعد انتهاء فترة زيارتها للبحرين 2/19 - 3/3، 2019، إلى ضعف النشاط الاقتصادي لمملكة البحرين عام 2018. مع إشارة توقعات الصندوق لضعف الناتج النفطي، بنسبة (1.2%)، مع تباطؤ الناتج غير النفطي إلى (2.5%). وذلك بسبب تباطؤ نمو أنشطة التجزئة، والضيافة، والخدمات المالية. إلا أن تمويل مجلس التعاون للمشروعات بمملكة البحرين، قد ساهم في دعم نمو قطاع التشييد، عام 2018. وقدّر الصندوق معدل النمو للعام المذكور بحوالي (1.8%)، مع ارتفاع معدل التضخم إلى (2.1%) بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والنقل، أساساً. وكان لارتفاع أسعار النفط، بالإضافة إلى ترشيد دعم المرافق العامة، وتطبيق رسوم جديدة، الأثر في خفض عجز الموازنة الإجمالي، عام 2018 ليصل إلى (11.7%) من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع 14.2% عام 2017.

إلا أن الدين العام شهد ارتفاعاً ليصل إلى (93%) من الناتج، كما اتسع عجز الحساب الجاري ليصل إلى 5.8% من الناتج، مع استمرار الانخفاض في الاحتياطي (ليغطي شهر واحد فقط من الواردات غير النفطية نهاية 2018).

ويتوقع الصندوق أن يستمر معدل النمو عند (1.8%) عام 2019. وقد ساهم "برنامج التوازن المالي"، اعتماداً على مرجعية موازنة 2020/2019، بوضع إطار لوقف التدهور في الاحتياطات الوقائية المالية والخارجية منذ عام 2014. وشمل هذا الإطار العمل بضريبة القيمة المضافة بدءاً من يناير 2019، وكذلك العمل على استرداد تكلفة المرافق، والعمل على إصلاح الدعم. ويتوقع أن يساهم هذا البرنامج في خفض العجز، إلا أنه لا يتوقع للدين العام الانخفاض، بل الارتفاع. الأمر الذي يستلزم المزيد من الإصلاحات الاقتصادية.

ومن معالم جهود الإصلاح المقبلة، كما يقترحها الصندوق، العمل بضريبة دخل الشركات، وإصلاح الإنفاق العام مع حماية للفئات الدخلية الأقل دخلاً. كما أنه من المتوقع أن يساهم برنامج التقاعد الاختياري في تقليل الإنفاق على الأجور بالقطاع العام في الأجل المتوسط. ويثني التقرير على الجهاز المصرفي من حيث الاستقرار، والرقابة، والتنظيم، واستمرار العمل على مكافحة غسل الأموال.

ويحفّز الصندوق على دعم النمو الشامل، ومواصلة تنويع مصادر الدخل، من خلال قطاع خاص يتصف بالديناميكية، مع إعادة النظر بدور الحكومة، من دون الإضرار بتوفير الخدمات العامة الضرورية. كما يرحّب الصندوق بجهود التركيز على التعليم المهني والتدريب، في ظل التطور التكنولوجي المتسارع. كما أن الإصلاح المؤسسي يمكن أن يساهم في زيادة تحسين وتحفيز الاستثمار الخاص. بالإضافة إلى دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في رفع مساهمة القطاع الخاص.

2.2 البيان الصحفي لبعثة صندوق النقد الدولي لسلطنة عُمان

أعلن الصندوق، ضمن بيانه، بعد زيارته لسلطنة عُمان، 3/26 – 4/8، 2019، بأن النشاط الاقتصادي للسلطنة يشهد انتعاشاً تدريجياً. وبعد أن شهد معدل النمو الحقيقي، غير النفطي، انخفاضاً عام 2017، ليصل إلى (0.5%)، بدأ بالارتفاع ليصل إلى (1.5%) عام 2018. وقد ساهم تحسن سعر النفط برفع معدل النمو الإجمالي ليصل إلى (2.2%)، كما أنه من المتوقع استمرار ارتفاع معدل النمو غير النفطي ليصل إلى (4%) في ظل استمرار جهود التنويع.

وتظهر البيانات إلى حدوث تطور إيجابي في رصيد الموازنة "الإجمالي" من حيث انخفاض العجز من (13.9%) من الناتج الإجمالي المحلي عام 2017 إلى (9%) عام 2018. ورغم ذلك، كما يشير البيان، لم يكن تنفيذ الموازنة أمراً سهلاً. حيث تم تجاوز في الإنفاق، وتراخي في أداء العوائد الضريبية بالمقارنة مع تقديرات الموازنة. ورغم تحسن الرصيد "الأولي" غير النفطي للموازنة لعدة سنوات، إلا أنه شهد تراجعاً، بفعل تنامي الإنفاق. ويتوقع الصندوق انخفاض آخر في عجز الموازنة "الإجمالي" إلى (8%) من الناتج بسبب العمل على خفض الإنفاق (لتعويض انخفاض أسعار النفط)، والعمل بالضرائب الانتقائية، والتطبيق المزمع لضريبة القيمة المضافة. إلا أن الصندوق يشير، بنفس الوقت، إلى احتمال ارتفاع العجز، لاحقاً، بسبب انخفاض سعر النفط، والارتفاع المتوقع لأسعار الفائدة، وارتفاع التعرض للصدمات.

وفي ظل هذه الظروف يؤكد الصندوق على أهمية استدامة جهود الضبط المالي، لاسيما أهمية ضبط الأجور، والدعم، ورفع كفاءة الاستثمارات العامة، وتعبئة المزيد من الإيرادات غير النفطية. ومن ناحية أخرى، إيجابية، يشير البيان إلى تطور الاحتياطات الدولية في البنك المركزي بحوالي (1.3) مليار دولار لتصل إلى (17.4) مليار دولار. بالإضافة ما توفره الأصول الحكومية في "صندوق الاحتياطي العام"، الصندوق السيادي، من هامش أمان. مع استمرارية ملائمة سياسة سعر الصرف المتبعة حالياً، الربط بالدولار، للأوضاع الاقتصادية السائدة حالياً.

ويركز البيان على أهمية تشجيع الاستثمار الخاص، وتضيف الفجوة بين مزايا سوق العمل الخاص والعام، واستمرار جهود التدريب وإعادة تأهيل قوة العمل، ويثمن البيان الإصلاحات المهمة في

مجال القانون التجاري والتحكم، وإصدار التراخيص. مع الدور الإيجابي لما ورد في "رؤية عمان 2040" والخاص بالمالية العامة. مع أهمية إزالة العقبات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، والقيود التجارية، وتعجيل جهود التنويع من خلال برنامج "زيادة الصادرات غير النفطية".

ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية

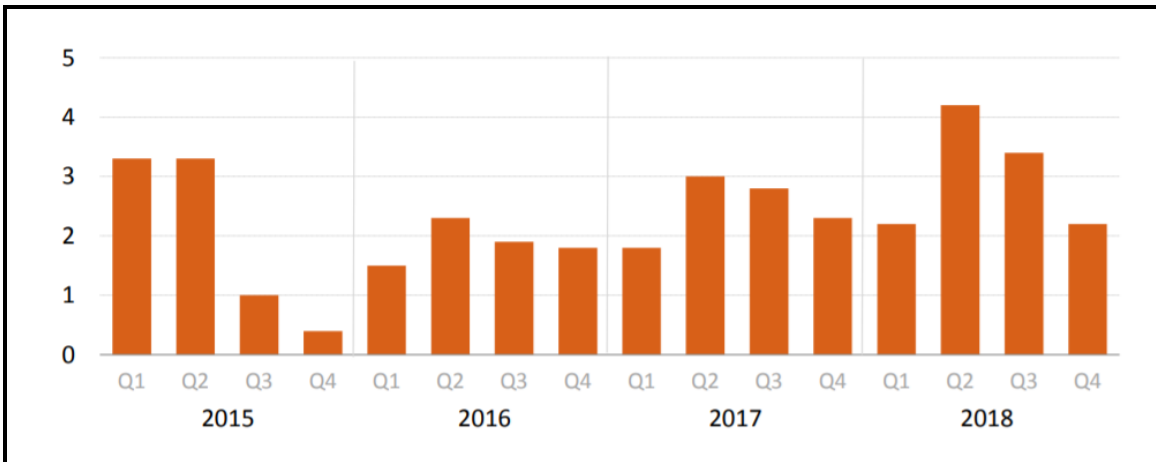
1.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية

1.1.3 الناتج المحلي الإجمالي

ارتفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، في الربع الرابع من عام 2018، ليصل إلى (2.2%) . وذلك وفقاً للتقدير "الثالث" الصادر من مكتب التحليل الاقتصادي. علماً بأن هذا المعدل وصل إلى (3.4%) في الربع الثالث من نفس العام. وبالمقارنة مع التقديرات "الأولية" الصادرة سابقاً، كان معدل النمو (2.6%) . وقد انخفضت مساهمة كل من: الاستهلاك الخاص، والإنفاق الحكومي على مستوى الولاية والمحليات، والاستثمار الثابت غير السكني، ضمن التقدير "الثالث" مقارنة مع التقدير السابق "الأولي". وكذلك انخفضت مساهمة الواردات. ويوضح الشكل (1) معدل النمو الحقيقي للربع الرابع مقارنة مع الربع الثالث 2018.

شكل (1): معدل النمو الحقيقي للربع الرابع، بالمقارنة مع الربع الثالث 2018 (%)

2018 – 2015



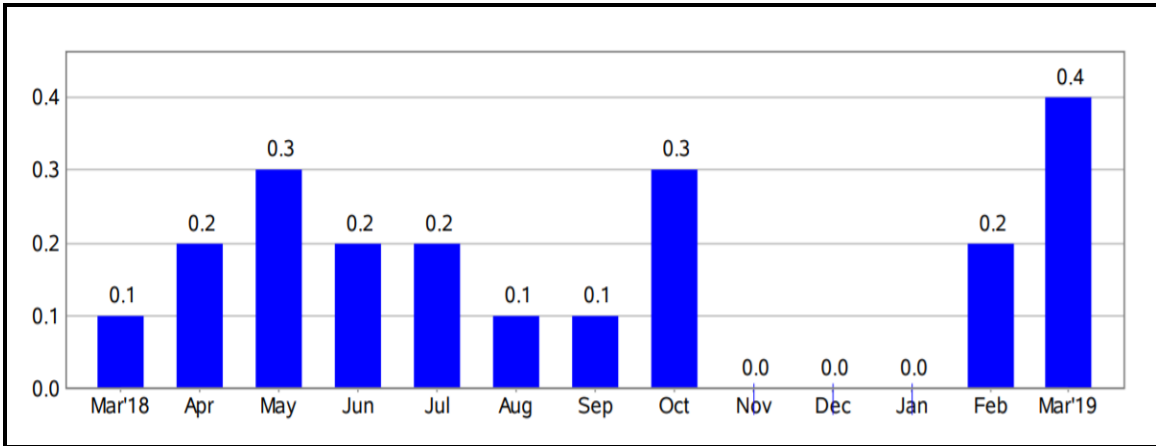
2.1.3 معدل التضخم

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، في المناطق الحضرية والمعدل موسمياً، بنحو (0.4%) في مارس 2019، وبعد ارتفاعه (0.2%) في فبراير من نفس العام. وساهم ارتفاع أسعار الطاقة بنسبة (3.5%) والذي يمثل حوالي (60%) من ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال شهر مارس 2019. وقد ارتفعت أسعار الكازولين بشكل حاد، كما ارتفعت أسعار الكهرباء، أيضاً، مع انخفاض أسعار الغاز الطبيعي. كذلك شهدت أسعار الأغذية ارتفاعاً في مارس.

أما الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، ما عدا الأغذية والطاقة، فقد ارتفع بنحو (0.1%) في مارس، وهي نفس الزيادة في فبراير 2019. ومن ضمن أسعار المجموعات التي ارتفعت هي: المسكن، والرعاية الصحية، والسيارات الجديدة، والترفيه، والتعليم، والتبغ. مع انخفاض أسعار الملابس، والسيارات المستعملة، وشاحنات النقل، وتذاكر الطيران. ويوضح الشكل (2) التغير النسبي الشهري في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في المناطق الحضرية، خلال فترة السنة الماضية.

شكل (2): التغير النسبي الشهري في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بالمناطق الحضرية

للفترة مارس 2018 – مارس 2019 (%)

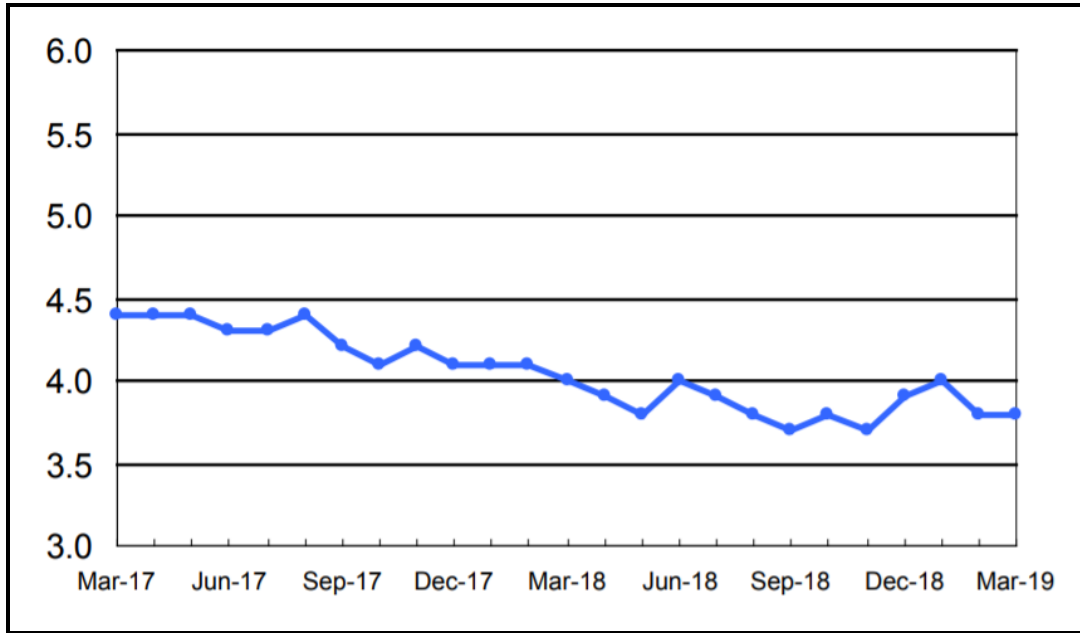


3.1.3 معدل البطالة

ارتفع عدد العاملين، بالقطاع الحضري، خلال شهر مارس 2019، بنحو (196) ألف، مع بقاء معدل البطالة بدون تغيير عند (3.8%). ووصل عدد العاملين إلى نحو (6.2) مليون. وتركز أكبر معدل للبطالة، خلال الشهر المذكور، بين فئة المراهقين (12.8%)، ثم السود (6.7%)، ثم من أصول إسبانية (4.7%)، ثم البالغين من الذكور (3.6%)، ثم البيض (3.4%)، ثم البالغين من الإناث (3.3%)، ثم الآسيويين (3.1%). في حين بلغ أكبر عدد من العاملين لفترة أقل من (5) أسابيع، حوالي (2.2) مليون، ثم لفترة (5 – 14) أسبوع، حوالي (1.9) مليون، ثم لفترة (27) أسبوع وأكثر، حوالي (1.3) مليون، وأخيراً لفترة (15 – 26) أسبوع، حوالي (900) ألف. ويوضح الشكل (3) تطور معدل البطالة، المعدل موسمياً، خلال العام الماضي المنتهي في مارس 2019.

شكل (3): معدل البطالة المعدل موسمياً

مارس 2018 – مارس 2019 (%)



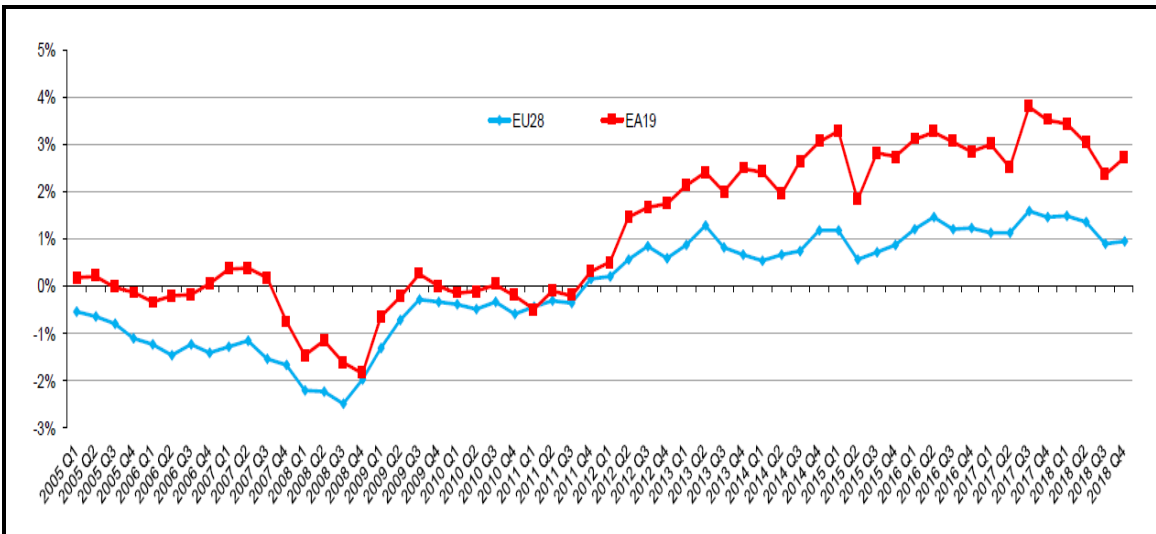
2.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية

1.2.3 الحساب الجاري

أعلن المكتب الإحصائي الأوروبي الحساب الجاري للمجموعة الأوروبية (EU28)، المعدّل موسمياً، للربع الرابع من عام 2018. حيث حقق هذا الحساب فائضاً بنحو (38.6) مليار يورو (1% من الناتج المحلي الإجمالي). ويتجاوز هذا الفائض نظيره في الربع الثالث والبالغ (36.2) مليار يورو (0.9% من الناتج المحلي الإجمالي). إلا أنه يقل عن الفائض المحقق في الربع الرابع من عام 2018 (57.2) مليار يورو (1.5% من الناتج المحلي الإجمالي).

وضمن هذا الحساب، حقق الحساب السلعي فائضاً قدره (10.9) مليار يورو في الربع الرابع مقارنة مع (4.6) مليار يورو في الربع الثالث. ونفس الاتجاه مع الحساب الأساسي (12.7) مليار و (5.8) مليار يورو، تبعاً). في حين انخفض فائض الحساب الخدمي (42.2) مليار و (47.0) مليار يورو، تبعاً)، مع ارتفاع عجز الحساب الثانوي (من -27.2 مليار إلى -21.1 مليار يورو، تبعاً). ونفس الشيء مع حساب رأس المال (-24.3 مليار و 3.4 مليار يورو، تبعاً). ويوضح الشكل (4) تطور الحساب الجاري المعدّل موسمياً للمجموعة الأوروبية، مقارنة لمنطقة اليورو.

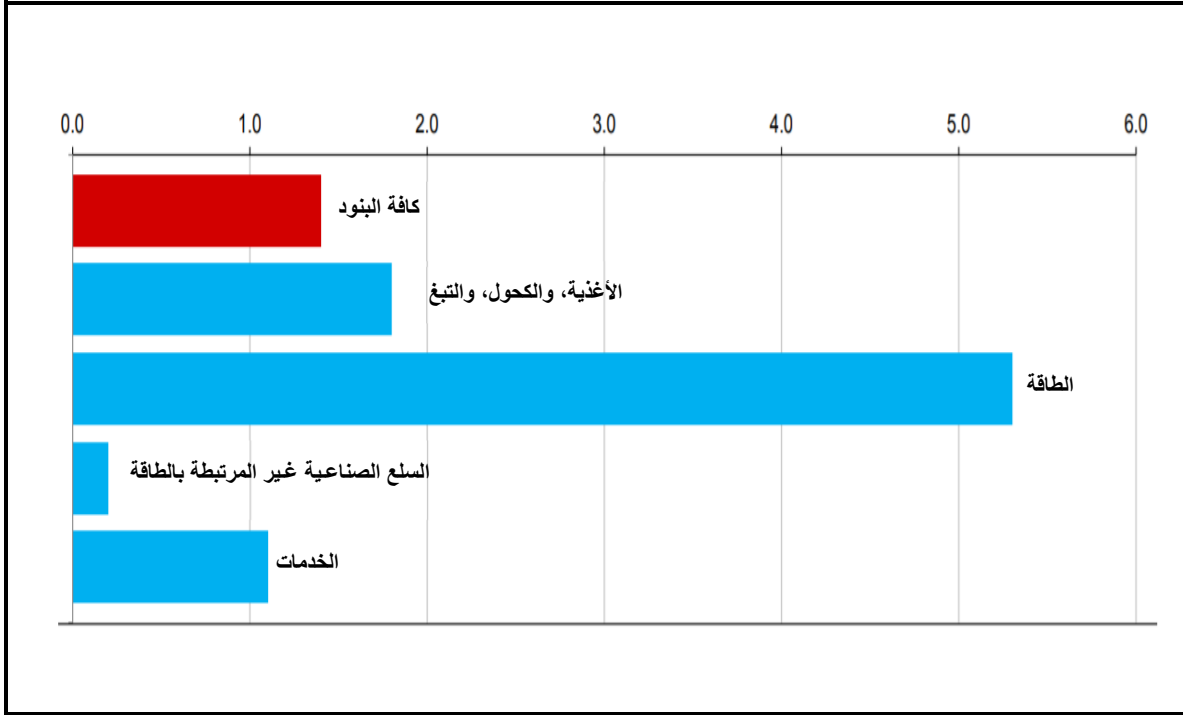
شكل (4): رصيد الحساب الجاري، ربعياً
الربع الأول 2005 – الربع الرابع 2018



2.2.3 معدل التضخم

يتوقع مكتب الإحصاء الأوروبي وصول معدل التضخم، لشهر مارس 2019، إلى (1.4%)، منخفضاً عن (1.5%) السائد في الشهر السابق. مع أكبر مساهمة لمجموعة الطاقة (5.3%) مقارنة مع 3.6% في شهر فبراير 2019)، ثم الأغذية والكحول والتبغ (1.8% و 2.3%، تبعاً). ثم الخدمات (1.1% و 1.4%، تبعاً)، والسلع الصناعية غير المرتبطة بالطاقة (0.2% و 0.4%، تبعاً). ويوضح الشكل (5) معدل التضخم، بمنطقة اليورو، في شهر مارس 2019.

شكل (5): معدل التضخم بمنطقة اليورو، مارس 2019 (%)



3.2.3 معدل البطالة

وصل معدل البطالة، المعدل موسمياً، في منطقة اليورو، خلال شهر فبراير 2019، إلى (7.8%)، والذي يعتبر مستقراً بالمقارنة مع يناير من نفس العام، ومنخفض عن (8.5%) في شهر فبراير 2018. ويبقى هذا المعدل الأقل، في منطقة اليورو، منذ أكتوبر 2008. أما في المجموعة الأوروبية (EU28) فقد وصل المعدل إلى (6.5%) خلال شهر فبراير 2019، والذي يعتبر

مستقراً، أيضاً، بالمقارنة مع الشهر السابق، يناير. إلا أنه أقل من المعدل السائد في فبراير 2018 (7.1%). ويبقى هذا المعدل الأقل، في هذه المجموعة، منذ يناير 2000.

وسجلت جمهورية الجيك، أقل معدل بطالة خلال شهر فبراير 2019 (1.9%)، ثم ألمانيا (3.1%)، وهولندا (3.4%). أما أكبر معدل للبطالة فقد كان في اليونان (18%)، حسب إحصاءات ديسمبر 2018)، ثم إسبانيا (13.9%)، وإيطاليا (10.7%). وبالمقارنة مع السنة الماضية انخفض معدل البطالة في جميع الدول الأعضاء، ماعدا الدانمارك، والنمسا، والتي بقيت مستقرة. وتحقق أكبر انخفاض في معدل البطالة في حالة اليونان (من 20.8% إلى 18.0%)، وقبرص من 9.4% إلى 9.1%)، واستونيا (6.4% إلى 4.2%). ويوضح الشكل (6) معدل البطالة في دول المجموعة، خلال فبراير 2019.

شكل (6): معدل البطالة المعدل موسمياً لدول المجموعة الأوروبية، فبراير 2019 (%)

